

درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة من وجهة نظرهم

رقية ناجي الدعيس

جامعة المدينة العالمية، كلية التربية

ruqiah.esmail@mediu.edu.my

الملخص

تهدف الدراسة إلى قياس درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء في الكليات المختلفة لمهارات التعليم الأكاديمي في ضوء مبادئ الاعتماد وضمان الجودة المعتمد من قبل وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف البيانات وتكميمها وتحليلها وذلك من خلال استبانة مكونة من خمسة مجالات هي (التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المهارات الإدارية والتقنية، والكفايات المهنية والاخلاقية). وتم توزيع الاستبانة على افراد العينة الذين تم اختيارهم من (11) كلية علمية وإنسانية تابعة لجامعة صنعاء وبلغ عددهم (58) عضو هيئة تدريس. وظهرت نتائج الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يرون أنهم يطبقون معايير الاعتماد بدرجة (3.63) بشكل عام، بينما يطبقونها بدرجة عالية جداً (4.49) فيما يتعلق بالمجال الأخلاقي والمهني، وبدرجة عالية (3.56)، (3.75)، (3.61) في كل من مجال التعليم والتعلم، ومجال المهارات الإدارية والتقنية، ومجال البحث العلمي على التوالي، وبدرجة متوسطة في مجال خدمة المجتمع (2.76). وظهر تحليل النتائج بالنسبة للمهارات ضمن كل مجال أن أعضاء هيئة التدريس يطبقون بدرجة متدنية (2.4) لمهارة البحث العلمي ضمن فريق في مجال البحث العلمي، ولمهارة تخطيط وتطوير البرامج الأكاديمية في مجال التعليم والتعلم. كما اظهرت نتائج الدراسة انه لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى لمتغيرات (الكلية، الجنس، المؤهل العملي، وسنوات الخبرة التدريسية).

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيئة التدريس، جامعة صنعاء، معايير الاعتماد وضمان الجودة، التعليم الأكاديمي.

The degree of applying academic teaching skills based on the standards of the accreditation and quality assurance among the academic staff of Sana'a University from their own perspective

Al-Madinah International University, Faculty of education
Ruqiah Naji Al-Duais

ruqiah.esmail@mediu.edu.my

Abstract

This study aims to find out the degree of applying academic teaching skills among the academic staff of Sana'a University. The sample covers (58) academic staff in (11) faculties at Sana'a University during the academic year 2016/2017. To achieve this study a questionnaire has been developed based on the standards of the accreditation and quality assurance that approved by the ministry of Higher Education and Scientific Research (MoHE) in Yemen. The questionnaire consists five domains: teaching and learning, scientific research, community services, technology and administration skills, and professional and molarity competences. The findings show that scores: (3.56), (3.61), (2.76), (3.75), and (4.49) recorded for applying the academic teaching skills in each domain respectively, and the overall rate scored (3.63). The lowest degree (2.4) scored within the two domains skills: working in a team, and planning and developing academic programmes. The findings also show that there are no significant differences among the sample members refers to: faculty, gender, qualification and work experience.

Keywords: Academic staff, Sana'a University, Accreditation and Quality Assurance Standards, Higher Education.

المقدمة

تعد الجودة الشاملة الموجة الثورية الثالثة، بعد الثورة الصناعية وثورة الحواسيب، التي ظهرت نتيجة للمنافسة العالمية الشديدة بين المؤسسات الإنتاجية اليابانية من جهة والأمريكية والأوروبية من جهة أخرى، وذلك للحصول على رضا المستهلك (Lotana& Lavan, 1993; Weeb& Bryant, 1993). وقد استحوذ مفهوم إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management (TQM) على اهتمام كبير من قبل القادة والمدبرين والممارسين والباحثين الأكاديميين، بوصفها إحدى المفاهيم الإدارية التي تؤكد الجودة في الأداء للوصول إلى جودة المنتج وبالتالي الحصول على رضا الفئة المستفيدة (Blackmur, 2004). وتؤكد معظم الدراسات أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة له انعكاسات إيجابية على أداء المنظمات التي تطبقها، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية، وتحسن معدل الربحية، وانخفاض التكاليف، وتحسين الأداء الحالي وتحسين علاقات الموظفين، وكذلك ارتفاع مستويات الرضا الوظيفي لديهم، وبوجود المؤشرات التي تبين جدوى إدارة الجودة الشاملة ازدادت أهميتها، وازدادت سرعة انتشارها (Buter, 1995-1996; Rao, et al, 1996).

ونتيجة للنجاح الذي حققه هذا المفهوم في التنظيمات الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة وظهور تنافس بين هذه التنظيمات الصناعية للحصول على المنتج الأفضل ورضاء المستهلك، بدأ خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية بشكل عام، وفي مؤسسات التعليم العالي بشكل خاص، عندما طبقها بعض القادة التربويين في الولايات المتحدة الأمريكية (Holmes, 1996)، وكانت بدايتها تطبيق أفكار إدوارد ديمينج Deming Edward في حقل التعليم العالي خلال العام 1991-1992 (Marchese, 1993, Deming, 1986). ونظراً لأهمية إدارة الجودة الشاملة فإن من المتوقع والمأمول عند اعتمادها وتطبيقها في مؤسسات التعليم العالي أن تعمل على إحداث تطوير نوعي في أدائها لأعمالها وبالتالي على مخرجاتها.

وتشير الدراسات المتعلقة بأن نظام الجودة الشاملة في التعليم الجامعي يعمل على تطوير جميع جوانب العمل الإداري والأكاديمي على مستوى الجامعة، وبالتالي يساعد على إحداث تغيير شامل ومتكامل يسهل رفع الكفاءة بشكل عام؛ ويعد أعضاء هيئة التدريس من أهم المدخلات في المؤسسات التعليمية الجامعية التي تحتاج إلى تطوير في مستوى الأداء الأكاديمي بناء على معايير ومحكات يتم تقويم أدائها من خلالها، وهذا ما يركز عليه ويسعى إلى تحقيقه ضمان الاعتماد والجودة المعمول به حالياً في اعتماد مؤسسات التعليم العالي (النجار، 2002). من هذا المطلق أهتمت كثير من مؤسسات التعليم العالي بالتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية لديها، بغرض تحسين وتجويد نوعية التعليم العالي بجميع مجالاته ومصادره وعملياته

فعلى سبيل المثال بدأت جامعة هارفارد عام ١٩٤٧ بتقديم مادة طرق التدريس الجامعي لأعضاء هيئة التدريس فيها، وفي منتصف الستينات ظهر الاهتمام بشكل واضح بتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات البريطانية والأوروبية، وفي عام 1972 تم انشاء المركز الأوروبي للإجادة في التعليم العالي، واهتمت منظمة اليونسكو بدعم التنمية المهنية للمعلم الجامعي من خلال دعمها لبرامج إنشاء شبكات بين الجامعات على المستوى العالمي. وفي العالم العربي تعتبر الجامعات المصرية وبالذات جامعة عين شمس والقاهرة والإسكندرية من أوائل الجامعات العربية التي أقامت دورات تطويرية لإعداد المعلم الجامعي، كما أنشأت جامعة البصرة في العراق مركز لتطوير طرق التدريس والتدريب الجامعي عام ١٩٨٦، وفي عام 1987 أنشأت جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية مركز تطوير التعليم الجامعي (مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة صنعاء، 2007، ص32).

وللحصول على نوعية أفضل من التعلم لجأت العديد من الدول إلى تطبيق برامج لتحسين جودة التعليم فيها من خلال استخدام أسلوب الاعتماد وضمان الجودة، والذي تقوم به بعض الهيئات المؤهلة والمدرية لتقوم أداء المؤسسات التعليمية من خلال وضع العديد من المعايير التي يتم من خلالها الحكم على مستوى أداء الجامعات والمؤسسات التعليمية خلال فترات زمنية؛ لأجل أن تقوم كل مؤسسة بتطوير أدائها التعليمي لتحصل على الشهادة التي تؤهلها للاستمرار في عملها، وتلقى قبول ورضى الهيئة التي تصدر هذه المعايير في الجودة وتلقى الرضى والقبول من عناصر المجتمع المحلي (Blackmur, 2004).

ونظرا لأهمية تطبيق معايير الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي لضمان استمراريتها وتقديم تعليم عال ذي جودة عالية، ولما لعضو هيئة التدريس من دور فعال في تطبيق تلك المبادئ والمعايير والارتقاء بالعملية التعليمية جاءت هذه الدراسة للحكم على مستوى الأداء لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية من وجهة نظرهم في تطبيق مبادئ التعليم الأكاديمي في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة التي أقرها مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية.

مشكلة الدراسة:

تحددت مشكلة الدراسة في استقصاء مبادئ التعليم الأكاديمي وفق مفهوم الاعتماد وضمان الجودة المعتمد من قبل مجلس الاعتماد وضمان الجودة في الجمهورية اليمنية، وقياس درجة تطبيقها من قبل أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية من وجهة نظرهم، وذلك من خلال مجالات الدراسة الخمسة: (التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الجوانب الادارية والتنمية المهنية والتقنية، الكفايات المهنية الأخلاقية). وانحصرت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين الآتيين:

1. ما درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي من وجهة نظرهم؟
2. هل توجد فروق دالة احصائية في درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس لمهارات التعليم الأكاديمي من وجهة نظرهم عند مستوى دلالة (0.05) تعزى لمتغيرات (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تفصي درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمعايير الاعتماد وضمان الجودة في التعليم الأكاديمي من وجهة نظرهم وذلك من خلال ما يأتي:

1. بناء استبيان يتضمن مهارات التعليم الأكاديمي وفق معايير الاعتماد وضمان الجودة المقرر من قبل مجلس الاعتماد وضمان الجودة في الجمهورية اليمنية.
2. استقصاء درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لتلك المهارات من وجهة نظرهم.
3. مقارنة مستويات إدراك أفراد عينة الدراسة لدرجة تطبيق مهارات التعليم الأكاديمي وفقاً للمتغيرات المستقلة الآتية: الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي.
4. تزويد المهتمين ومتخذي القرار بحصيلة معرفية عن مهارات التعليم الأكاديمي ودرجة تطبيقها من قبل أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء للعمل على تعزيزها وتطويرها.

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية النظرية للدراسة كونها تمثل إثراءً للأدب النظري ذي العلاقة مما يجعلها مرجعاً لطلبة العلم والباحثين والمهتمين بمعايير الاعتماد وضمان الجودة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي. ولأن مفهوم الاعتماد وضمان الجودة مفهوم حديث التطبيق في الجامعات اليمنية بشكل عام وجامعة صنعاء بشكل خاص؛ فإن الدراسة الحالية يمكن أن تمثل إضافة نظرية لمكتبة الجامعات اليمنية ومكتبة جامعة صنعاء على وجه الخصوص.

وتكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في كونها:

✓ تبرز مدى فاعلية برنامج ضمان الاعتماد والجودة الذي تبنته وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في قياس وتقويم باقي مدخلات المؤسسات التعليمية الأخرى مما يعد اطاراً مرجعياً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية وفي جامعة صنعاء والذي وفقه يمكن أن تُتخذ الإجراءات اللازمة للتطوير والتعديل والتحسين.

✓ تساهم نتائج الدراسة الحالية في تقويم مستوى أداء أساتذة جامعة صنعاء مما يعطي مؤشراً للجامعة أثناء اقرارها لخطة التطوير والتدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس.

✓ يتوقع للتوصيات التي يمكن اقتراحها - اعتماداً على نتائج هذه الدراسة - أن تساعد إدارات جامعة صنعاء في حالة تطبيقها على إلقاء الأهمية للمؤشرات ذات العلاقة بمستوى الجودة المطلوبة في التعليم الجامعي.

✓ كما يمكن أن تشكل هذه الدراسة نقطة انطلاق للباحثين في هذا المجال والتركيز على جودة الأداء الجامعي في الجامعات اليمنية.

حدود الدراسة :

الحدود البشرية: تتمثل الحدود البشرية بأعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات جامعة صنعاء للعام الجامعي 2016/2017.

الحدود المكانية: جامعة صنعاء بجميع كلياتها الأساسية وعددها (11) كلية علمية وإنسانية.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2016 / 2017.

الحدود الموضوعية: مهارات التعليم الأكاديمي الموصوفة في أداة الدراسة والتي تتضمن خمسة مجالات: (التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الجوانب الإدارية والتنمية المهنية والتقنية، الكفايات المهنية الأخلاقية).

مصطلحات الدراسة :

ضمان الجودة: هو تصميم وتنفيذ نظام معين يتضمن استخدام معايير معينة تحدد سياسات وإجراءات العمل تضعها هيئة الاعتماد؛ للتأكد من تحسين جودة الأداء للعاملين وخاصة أعضاء هيئة التدريس وباقي

المخرجات التعليمية . كما يشمل ضمان الجودة وضع المعايير وإبلاغها وتحديد المؤشرات اللازمة لرصد الأداء والامتثال للمعايير، وبالتالي فهو حصول المؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات التعليمية على رخصة التميز في نظامها وبرامجها وأداء أفرادها الإداري والأكاديمي وخدمة المجتمع وذلك في ضوء المعايير التي تضعها المنظمات المختصة التي تمنح الاعتماد (Tian and others, 2010).

معايير الاعتماد وضمان الجودة: يعرف الخوجة (2004) الاعتماد بأنه عملية مستمرة ونشاط منظم لقياس الجودة طبقاً لمعايير قياسية بغرض تحليل أوجه القصور المكتشفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء ثم قياس الجودة مرة أخرى لتحديد مدى التحسن الذي تحقق بغرض التأكد من الامتثال للمواصفات أو المتطلبات أو المعايير. والمعايير هي محكات موضوعية وعلمية مقننة يتم من خلالها الحكم علي مستويات الأداء وتقويم مدى الإنجاز في تحقيق الأهداف المطلوبة.

ويقصد بالتعريف الإجرائي لمعايير الاعتماد وضمان الجودة في هذا البحث، بأنها المعايير التي اقترتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجمهورية اليمنية والتي على ضوئها يتم منح الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي في الجمهورية.

مهارات التعليم الأكاديمي: يقصد بها في هذا البحث عبارة عن مهارات التعليم الأكاديمي الموصوفة في أداة الدراسة والتي تم تطويرها وفق معايير الاعتماد وضمان الجودة المعتمد من قبل وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية بالإضافة إلى الرجوع للادبيات والمصادر ذات العلاقة والتي تم تصنيفها إلى خمسة مجالات هي: (التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، المهارات الإدارية والتقنية، الكفايات المهنية والاخلاقية).

الإطار النظري

يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض الأدبيات المتعلقة بموضوع الاعتماد وضمان الجودة وذلك من خلال إيجاز فوائده وضبط الجودة ومتطلبات تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي وتقديم وصف موجز لواقع ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ثم استعراض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة.

يختلف مفهوم الاعتماد وضمان الجودة من دولة لأخرى، فعلى سبيل المثال يقوم الاعتماد في أمريكا علي التقويم الداخلي والخارجي والمساءلة والتحسين للمؤسسات وبرامجها في ضوء معايير الاعتماد المعلنة والتأكد من تحقيق رسالتها وأهدافها، بينما يقصد بالاعتماد في أوربا تقويم المؤسسة التعليمية وبرامجها فيما يتعلق بأهدافها وغاياتها ومعاييرها المميزة، وقدرتها علي منح الدرجات العلمية المختلفة (Hixon,J:1992 : 6-24). وحقيقة القول

أن هناك علاقة وثيقة بين الاعتماد Accreditation وضمان الجودة Quality Assurance، حيث يعرف ضمان الجودة بأنه تصميم وتنفيذ نظام يتضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء لمتطلبات الجودة التي تتضمنها المعايير التي تضعها هيئة الاعتماد، ويتم من خلالها قياس وتقييم الأداء إزاء المعايير الموضوعية تحت مظلة الجودة (Tian and others, 2010). أما الاعتماد فهو يضمن جودة المخرجات التعليمية للمؤسسة واستمرارية تطويرها من خلال عمليات فحص وتقييم أنشطتها وإصدار التوصيات المتعلقة برفع كفاءتها برامجها، بالإضافة إلى تشجيع الدراسات والتقييم الذاتي المستمر للجامعة (شعبان، 2007).

إذاً العلاقة بين كل من الاعتماد وضمان الجودة علاقة تلازمية، حيث يهتم ضمان الجودة في التعليم بتقويم الأهداف والمحتوى والمصادر وكافة المخرجات التعليمية والبرامج والمساقات التدريسية Geoffre (1994,11). كما يكمل ضمان الجودة عملية اعتماد المؤسسات التعليمية من خلال، وضوح مهمة المؤسسة وأهدافها وأن تكون معروفة للجميع، وسهولة الأنظمة التي يتم العمل من خلالها ووضوحها من قبل كل فرد، وتحديد المسؤوليات والمهام لكل فرد بدقة، والتأكيد على أن يكون مفهوم المؤسسة للجودة محدد وموثق ومدعم بالمستندات، والتأكد من الأنظمة وأن كل شيء يعمل وفقاً للخطة المعدة (Venkatraman, 2007).

فوائد ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي:

يحقق ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي عدد من الفوائد يمكن إبرازها فيما يأتي (حطرم، وعبد الله 2017):

1. وضوح البرامج الأكاديمية ومحتوياتها.
2. توفر معلومات واضحة ودقيقة للطلاب وغيرهم من المعنيين حول أهداف البرامج الدراسية التي تقدمها المؤسسة وأنها توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها سوف تستمر في المحافظة على هذا المستوى.
3. إيجاد مجموعة من الهياكل التنظيمية التي تركز على جودة التعليم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها.
4. رفع مستوى الأداء عن العاملين في المؤسسة التعليمية.
5. زيادة الولاء والانتماء عند العاملين للمؤسسة التعليمية.
6. التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية وحاجات المؤسسة والطلاب والدولة والمجتمع.
7. تعزيز سمعة البرامج لدى المجتمع الذي يثق بعملية التقويم الداخلي والخارجي.

8. الإستجابة السريعة لحاجات المجتمع إلى متخرجين بمواصفات عالية الجودة والتصدي لمشكلاته بخطط طموحة.
9. توفير آلية لمساءلة المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.
10. إستمرار وزيادة قدرة المؤسسة التعليمية على البقاء والمنافسة.
11. تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية.
12. الارتقاء بنوعية الخدمات المهنية التي تقدمها المؤسسة للمجتمع، حيث يتطلب التقييم الخارجي تعديل الممارسات بما يلي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن.

متطلبات تحقيق معايير الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي

يعد تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بكافة أساليبه على مؤسسات التعليم العالي أمراً حيوياً وبالغ الأهمية لما له من دور فاعل في رقي العملية التربوية وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات التربوية بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص. وحتى تحصل مؤسسات التعليم العالي على الاعتماد من قبل هيئات الاعتماد المخولة بذلك فإن عليها تهيئة البيئة المناسبة لتطبيق معايير الاعتماد واستغلال كافة الامكانيات المتاحة بالطريقة المنظمة كترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في عملها وعملية التقييم المستمر لمكوناتها بين كل فترة وأخرى وهذا هو المجال الخصب للتنافس في المكانة العلمية في مؤسسات التعليم العالي بين الدول التي تطبق معايير تفوقها للحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها التي تقدمها لطلابها. ويمكن إيجاز متطلبات تحقيق الجودة في التعليم الجامعي في النقاط الآتية (حظرم، وعبد الله 2017):

- دعم الإدارة العليا.
- ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع العاملين في مؤسسات التعليم العالي سواء أكاديميين أو إداريين.
- تنمية الموارد البشرية بجميع مكوناتها مهنياً وأكاديمياً، وتطوير وتحديث المناهج وتبني أساليب التقييم والتطوير المناسبة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.
- إشراك جميع العاملين في جميع مجالات العمل لاسيما في اتخاذ القرارات وحل المشكلات وعمليات التحسين والتطوير.
- التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين من الطلاب والعاملين، والخارجيين وهم عناصر المجتمع المحلي واخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة.

- ارساء مفهوم التقويم الذاتي للأداء.
- تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.
- تفويض الصلاحيات، وهذا يعد الجوانب المهمة في ضمان الجودة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيد عن المركزية في اتخاذ القرارات.
- المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوارا لجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.
- استخدام اساليب كمية في اتخاذ القرارات، وذلك لزيادة الموضوعية والابتعاد عن الذاتية.

واقع ضمان الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية

يشير واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية إلى أن ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مولود حديث في نظام التعليم العالي اليمني ويعكس حقيقة أنه ليس هناك ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي (UNESCO/RBAS, 2005) حيث ان ثقافة الوعي والإلتزام بالجودة والتحسين المستمر والتخطيط والمتابعة والتقييم وإجراءات التصحيح الذي تؤدي إلى ضمان الجودة لم تزرع لحد الآن في كل الجامعات اليمنية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008). ونظراً لتعاضد أهمية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي فقد بذلت جهود كثيرة في هذه الصدد من أجل ترسيخ ونشر تلك الثقافة من خلال البدء بالتوعية لمفاهيم الجودة والطرق التي يجب إتباعها لضمان الوصول إلى الاعتماد الأكاديمي.

وكان المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي الذي عقد في الجمهورية اليمنية في العاصمة صنعاء في مارس 1997 بناء على دعوة من اتحاد الجامعات العربية، حيث وضعت الاتفاقية الإقليمية الأولى حول ضمان الجودة في التعليم العالي، وقدمت كأول وثيقة في هذا السياق ونوقشت في المؤتمر العلمي (UNESCO/OECD, 2005). وبعد ذلك توالى المؤتمرات والمنح الدولية المبذولة لوزارة التعليم العالي بهدف تحسين وتوحيد العمل الجامعي. وفي العام 2005 أصدر قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم 13 لسنة 2005م، حيث عملت الوزارة على متابعة الجامعات والكليات الأهلية للالتزام بتنفيذه (الإدارة العامة للنظم والمعلومات والاتصال، 2008). وفي مارس من عام 2009 أقر مجلس الوزراء اليمني تأسيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في مؤسسات التعليم في الجمهورية اليمنية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2009). ثم تم الاعلان عن القرار الجمهوري رقم (210) لسنة 2009م القاضي بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان

جودة التعليم العالي والذي اقر من قبل مجلس النواب في المادة رقم (39) من القانون رقم (13)، لمساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الجودة والارتقاء بجودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية (الجريدة الرسمية، 2010).

مجالات الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية:

أكد مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية مجموعة من معايير الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي ضمن مجالات متعددة تشمل جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته، ويمكن إيجاز هذه المعايير من خلال عدة محاور تشمل: رسالة المؤسسة التعليمية ورؤيتها وأهدافها ومخرجاته، وبنية برامج الأكاديمية (مواصفات البرامج، والمقررات، وأعضاء هيئة التدريس، ونظام القبول والتسجيل)، والبنية التنظيمية والإدارية، والبنية المادية للمؤسسة التعليمية (المنشآت والمرافق التعليمية)، والموارد المالية للمؤسسة التعليمية وإدارتها (مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، 2013).

الدراسات السابقة

من اهم الدراسات التي أجريت في مجال بحث وتفنيد إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية سواء على مستوى الجامعات أو المدارس:

هدفت دراسة المعمرى (2017) إلى تقييم الأداء الأكاديمي بكلية التربية والألسن-جامعة عمران وفقاً لبعض متطلبات إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أساتذة الكلية، وأثر كلاً من الجنس والتخصص والمؤهل والخبرة على تقييم الأداء. وتم استخدام استبانة مكونة من (79) فقرة مقسمة إلى سبعة مجالات، تم توزيعها على جميع أفراد العينة وعددهم 100 عضو هيئة تدريس وبلغ المستجيبين فعلاً 76. وأظهرت النتائج أن الأداء حصل بشكل عام على متوسط (2.81) بتقييم ضعيف، أما حسب المجالات حصل المجال الخامس، الذي يعبر عن جودة أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، على تقييم مقبول بمتوسط (2.64)، فيما حصل المجال الرابع، الذي يعبر عن جودة برامج التوجيه والإرشاد، على متوسط (1.80) بتقييم منعدم وحصلت بقية المجالات على متوسطات ما بين (1.85-2.30) بتقييم ضعيف لكل منها ولم يحصل أي مجال على تقييم (جيد أو جيد جداً). وعلى مستوى المعايير حصل عدد (25) معياراً بنسبة على تقييم منعدم، وحصل عدد (34) معياراً على تقييم ضعيف، بينما حصل (25) معياراً على تقييم مقبول ومعيار واحد فقط على تقييم جيد. وأظهرت النتائج وجود فروق دالة احصائياً في المجال السادس المتعلق بالابحاث والأنشطة العلمية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث، كما أظهرت وجود فروق دالة احصائياً في المجالات (3،5،7) المتعلقة بنظام

تقويم الطلبة، هيئة التدريس، والمعامل والمختبرات لصالح متغير الخبرة فئة خمس سنوات فأقل، وأظهرت فروق دالة إحصائية في المجال السابع المتعلق بجودة المعامل والمختبرات تعزى لمتغير المؤهل ولصالح حملة الدكتوراة والشهادة الجامعية، ولم تظهر نتائج الدراسة أية فروق دالة إحصائية في بقية المجالات.

وهدفت دراسة حطرم، وعبد الله (2017) إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم نحو تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام إستبانة بغرض جمع البيانات من مجتمع الدراسة والبالغ حجمه (379) عضواً. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن هناك اتجاهات عاملاً إيجابياً من قبل أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم نحو رسالة وأهداف الكلية، ونحو جودة وقوة البرامج الأكاديمية بالكلية، ونحو إدارة الكلية، ونحو أنشطة التطوير والجودة التي تضطلع بها وكالة الكلية للتطوير والجودة. وأوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود من قبل وكالة الكلية للتطوير والجودة للعمل على تعزيز المقترحات التي برزت من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم.

وتتلخص دراسة محمد (2015) في عرض تجربة كلية التعليم المفتوح بجامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي للعام الجامعي 2013/2012، حيث تطبق الجامعة أنموذجاً للجودة خاص بها منذ العام الجامعي 2004/2003. ويتكون مجتمع الدراسة من جميع الأقسام العلمية في الكلية وتمثلت العينة باختيار عينة من جميع الأقسام حيث تم تقييم تلك الأقسام في ضوء أنموذج الجودة الخاص بالجامعة وفق آلية محددة وواضحة وتم جمع البيانات والمعلومات بواسطة ادوات الأنموذج، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود تطوير مستمر في أنموذج الجودة الخاص بالجامعة شمل الكثير من مكوناته وان مستوى جودة الأداء الأكاديمي الجامعي على مستوى الأقسام العلمية كان مرتفعاً، كما أن أعلى مستوى لجودة الأداء الأكاديمي الجامعي على مستوى الأقسام العلمية كان في قسم المحاسبة والتمويل إضافة إلى وجود تحسن كبير في مستوى جودة الأداء الأكاديمي العام للأقسام حيث بلغت نسبة التحسن 16.29%.

وفي رسالة الدكتوراه للباحثة رقاد (2014) التي بعنوان "تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته" قامت بدراسة التحديات التي تواجه تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر. وأظهرت نتائج الدراسة وجود جملة من المعوقات التي تحد من تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ذات أهمية متفاوتة من وجهة نظر مسؤولي ضمان الجودة، فقد شكل الجانب السلوكي والخاص بمقاومة تطبيق نظام ضمان الجودة أكثر العوامل إعاقاً، يليه جانب القيادة على مستوى الوزارة الوصية بالجانب الإداري والتنظيمي على مستوى المؤسسة.

وفي دراسة إدريس (2012) التي بعنوان "إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات الحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالحرمة" وجد أن هناك وعي لدى أعضاء هيئة التدريس بمتطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، كما اظهرت النتائج أن هناك نقص في القاعات التدريسية والمعامل والمكتبات المتخصصة والبيئة الجامعية المتميزة، وهناك نقص وقصور في استخدام الأساليب الحديثة في التقويم وقياس الأداء للطلاب والأساتذة، وأن الخدمات المقدمة لا تلبي احتياجات المجتمع المحلي كليا.

وقام العضاضي (2012) بتحديد معوقات تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وقد اظهرت النتائج أن ابرز المعوقات التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات لتعليم العالي هي ضعف إدراك مفهوم التعلم مدى الحياة، وضعف الدعم المالي للأبحاث العلمية، وضعف إمكانيات المكتبات، وزيادة العبء التدريسي.

وقام الباحثين أحمد وحمود (Ahmed and Hamood, 2007) بدراسة التحديات والعقبات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في دولة الإمارات في تنفيذ إدارة الجودة الشاملة، مع التطبيق على جامعة الشارقة. وظهرت نتائج الدراسة كل العقبات التي وردت في الاستبيان تعد عقبات حقيقية تواجه منسوبي الجامعة في تطبق إدارة الجودة الشاملة.

وقامت الباحثة الشرقاوي (2003) في بحثها الذي بعنوان "إدارة المدارس بالجودة الشاملة" بتحديد مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مجال التعليم وواقع تطبيقه في المدارس الثانوية العامة بمصر، وأشارت نتائج الدراسة إلى انخفاض درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في المدارس الثانوية في مصر واعزت ذلك إلى قلة الخبرة والوعي بهذا المفهوم على مستوى الادارة المدرسية والمعلمين.

وهدفت دراسة الموسوي (2003) التي بعنوان "تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" بناء أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، وتوصلت الدراسة إلى بناء مقياس تضمن 48 فقرة موزعة على أربعة مجالات لإدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وهي: متطلبات الجودة والمتابعة، وتطوير القوى البشرية، واتخاذ القرار، وخدمة المجتمع. وأوصت الدراسة بتطبيق هذا المقياس في مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة العربية.

وعمدت جويلى (2002) في دراستها بعنوان "المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية" إلى الكشف عن متطلبات تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في مجال التعليم، ومعرفة المبررات التي تستدعي تطبيق الجودة في النظام التعليمي. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم متطلبات تحقيق الجودة تحديد الأهداف والأفكار وإشراك جميع الأطراف المستفيدة والتركيز على المناخ التعليمي والإدارة الواعية والتركيز على المخرجات و التأكيد على التحسين المستمر والتغذية الراجعة.

وفي دراسة جونسون (Johannsen, 2000) بعنوان "إدارة الجودة الشاملة في منظور إدارة المعرفة" هدفت التعرف إلى التحليلات النظرية لإدارة الجودة الشاملة والنماذج المقترحة ووصفت الدراسة إدارة المعلومات وجودة الرقابة وإدارة الجودة الشاملة، وعرضت نظريا أوجه التشابه والاختلاف بين إدارة المعلومات وإدارة المعرفة ثم اقترحت نموذج لعمليات إدارة المعرفة.

وقدمت دراسة الزامل (2000) بعنوان "مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المملكة العربية السعودية" إطار عام لمفهوم إدارة الجودة الشاملة، ثم قامت بفحص درجة إلمام المنظمات بها، والمعوقات الرئيسة لتطبيقها وسبل نشر الوعي بمفاهيمها ومبادئها. وتوصلت الدراسة إلى أن 42% من المنظمات السعودية تطبق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وان 21,5% منها تخطط لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

وهدف دراسة أبو نبعة، ومسعد (1998) "إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي" التعرف إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ومجالات التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال وتطبيقات الجودة في الجامعات الأجنبية ومجالات تطبيق سلسلة الايزو (9000) في مؤسسات التعليم العالي، كما تناولت الدراسة إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية الأهلية والمعوقات المحتملة في التطبيق. وتوصلت الدراسة إلى بناء استراتيجية لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأهلية الأردنية.

وحددت دراسة ويكس وفرانك (Waks and Frank, 1996) "قائمة بمدخل إدارة الجودة الشاملة: مبادئ ومعايير التخطيط، 9000) في التعليم الهندسي هدفت الدراسة التعرف على مبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة وناقشت مبادئ واستراتيجيات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الهندسي كما وضعت عدة أدوات وطرق لإدارة الجودة الشاملة مناسبة لفاعلية التعليم واقترحت مقرر تعليمي عن إدارة الجودة الشاملة يتضمن مناقشات وقرارات ودراسة حالة واقتراحات .

وتضمنت دراسة موتواني (Motwani,1995) "تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم جهود حديثة واتجاهات مستقبلية" أربعة اتجاهات للجودة في التعليم وهي: التعريف والإجراءات، والدراسات المعيارية، والنماذج التصورية والتطبيق والتقييم. واشتملت الدراسة على مراحل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم وهي الوعي والالتزام، والتخطيط، تطبيق البرنامج والتقييم والاتجاهات المستقبلية لتلك النواحي المقترحة.

ودرس كل من الكساندي وكيلر (Alexande & keeler, 1995) امكانية تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة T.Q.M في التربية، وأشارت نتائج الدراسة الى أن إدارة الجودة الشاملة تعمل على حل المشكلات التربوية، وقد تم تنظيم هذه الدراسة في أربعة أقسام مرتبطة بنموذج إدارة الجودة الشاملة: تطبيق نموذج (T.Q.M.) في الصناعة والأعمال وفي المدارس، واللغة، استخدم صيغة بلاغية.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات والبحوث التي أجريت في موضوع إدارة الجودة الشاملة يمكن استخلاص الآتي:

- توصلت نتائج كافة الدراسات العربية والأجنبية إلى أهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية.
- أكدت الدراسات والبحوث التي أجريت في مجال إدارة الجودة الشاملة في العملية التعليمية على الاستمرار في تطبيق هذا الأسلوب الإداري لما له من فائدة تعود على الجامعة والمجتمع على حد سواء.
- ركزت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال على واقع إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية.
- لتطبيق معايير ومبادئ الجودة الشاملة من قبل مؤسسات التعليم العالي بهدف الحصول على الاعتماد لابد من توفير متطلبات تطبيق تلك المعايير والمبادئ من خلال تحديد المعوقات ومحاولة تجاوزها.
- يمكن الاستفادة من الدراسات السابقة في التعرف على مجموعة من الجوانب منها المنهجية العلمية، والأدوات العلمية المستخدمة فيها، والأساليب الإحصائية، وطرق معالجة المعلومات، والمراجع الأصلية في هذا المجال.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي القائم على التحليل الكمي لأهداف هذه الدراسة وهو المنهج الذي يهدف إلى وصف الظاهرة كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى.

مجتمع وعينة الدراسة: يشمل مجتمع الدراسة جميع اعضاء هيئة التدريس العاملين في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة في امانة العاصمة في الجمهورية اليمنية للعام الجامعي 2016/2015. وتمثل عينة الدراسة في اختيار عينة عشوائية ممثلة لأعضاء هيئة التدريس العاملين من الكليات الأساسية المختلفة في الجامعات (تم استثناء الكليات الفرعية لأنها تقع في مناطق ريفية بعيد يصعب الوصول إليها) ويظهر الجدول (1) خصائص عينة الدراسة التي تم توزيع الاستبانات عليها.

جدول (1) يبين خصائص عينة الدراسة تبعا للمتغيرات

المتغيرات	مستوى المتغيرات	عدد افراد العينة	النسبة المئوية
الكلية	علمية	6	54.5
	إنسانية	5	45.5
الجنس	ذكور	33	56.9
	إناث	25	43.1
المؤهل العلمي	بكالوريوس	23	39.7
	ماجستير	19	32.8
	دكتوراه	16	27.6
سنوات الخبرة	(5-1) سنوات	16	27.6
	(10-5) سنوات	25	43.1
	أكثر من عشر سنوات	17	29.3

أداة الدراسة : استبيان يتضمن مبادئ ادارة الجودة الشاملة وفق مبادئ الاعتماد وضمان الجودة في الجمهورية اليمنية كما تم الاستفادة من مقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي للموسوي (2003). وتوزعت فقرات المقياس على خمسة مجالات (التعليم والتعلم، البحث العلمي، خدمة المجتمع، الجوانب الادارية والتنمية المهنية والتقنية، الكفايات المهنية الأخلاقية).

صدق الأداة: تم عرض الأداة على مجموعة من المختصين في مجال الإدارة والتربية لتحديد مدى شمولية المقياس لمبادئ إدارة الجودة الشاملة والصحة العلمية للفقرات ودرجة ارتباط كل معيار بالمجال الذي أدرج تحته وإضافة فقرات جديدة أو حذفها أو تعديلها والصحة اللغوية للفقرات وصلاحيه المقياس للتطبيق، وبناءً على ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

ثبات الأداة: من خلال استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) لتقدير درجة التجانس وانسجام مجالات الدراسة، ويوضح الجدول (2) بأن معاملات الثبات لمجالات أداة الدراسة وللأداة ككل كانت عالية، مما يدعم الثقة باستخدام الإستبانة لتحقيق أهداف الدراسة.

الجدول (2) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمجالات أداة الدراسة وللأداة ككل

المجال	عدد الفقرات	معامل الثبات
التعليم والتعلم	25	0.79
البحث العلمي	8	0.86
خدمة المجتمع	4	0.77
الجوانب الادارية والتنمية المهنية والتقنية	21	0.87
الجوانب المهنية والأخلاقية	8	0.76
الاداة ككل		0.85

المعالجة الإحصائية: تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS حيث استخدم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير البيانات. وبما أن الاداة (الاستبيان) تم تصميمه وفق مقياس ليكرت الخماسي الدرجات فق تم تفسير قيمة المتوسطات كما هو موضح في الجدول (3):

الجدول (3) قيمة المتوسطات و القرارا المتخذة بناء على كل قيمة

قيمة المتوسط	درجة التطبيق (القرار)
5.00-4.5	درجة عالية جداً
4.4-3.5	درجة عالية
3.4-2.5	درجة متوسطة
2.4-1.5	درجة متدنية
1.4-0.00	درجة متدنية جداً

ولمعرفة دلالة الفروق تبعا لمتغيرات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) للمتغيرات الثنائية (الكلية، والجنس)، واستخدم اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات التي لديها أكثر من مستويين (المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

السؤال الأول: ما درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي من وجهة نظرهم؟

لتحديد درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي وفق مبادئ الاعتماد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ويشير الجدول (4) إلى أن اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء يطبقون مهارات التعليم الأكاديمي وفق معايير الجودة والاعتماد بمتوسط (3.63) وتشير هذه القيمة إلى متوسط عال وتختلف هذه النتيجة مع ما اظهرته دراسة المعمرى في تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس في كلية التربية-جامعة عمران حيث جاء المتوسط العام (2.18) وبتقييم ضعيف، بينما تتفق نوعاً ما مع ما أظهرته نتائج دراسة محمد (2015) التي تشير إلى أن هناك تحسن ملحوظ في تطبيق مبادئ الجودة وضمان الاعتماد في كلية التعليم المفتوح في جامعة العلوم والتكنولوجيا، كما تتفق مع دراسة حطرم، وعبد الله (2017) في أن هناك اتجاهاً عاماً إيجابياً من قبل أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم نحو جودة وقوة البرامج الأكاديمية بالكلية، ونحو أنشطة التطوير والجودة التي تضطلع بها وكالة كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود للتطوير والجودة.

أما فيما يختص بكل مجال على حدة فقد جاء النسب متفاوتة جدول (4)، وتراوحت درجة التطبيق بين عالية جدا في مجال الجانب المهني والاخلاقي حيث حصل هذا المجال على درجة (4.49)، يلي ذلك مجال مهارات التعليم والتعلم والذي حصل على درجة تطبيق (3.56)، ثم مجال مهارات البحث العلمي ومجال

الجوانبي الإدارية والتنمية المهنية والتقنية بدرجة (3.61)، (3.75) على التوالي، بينما جاء أدنى مجال حصل على متوسط (2.76) وهو مجال خدمة المجتمع. ويشير ذلك إلى أن أعضاء هيئة التدريس قد يكونوا ليسو مدركين لأهمية دور الجامعة في خدمة المجتمع مع أنه يعد احد اهم الادوار الأساسية للجامعة.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي من وجهة نظرهم حسب الخمسة مجالات

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
1.	مهارات التعليم والتعلم	3.56	0.65	عالية
2.	مهارات البحث العلمي	3.61	0.48	عالية
3.	خدمة المجتمع	2.76	0.63	متوسطة
4.	مجال الجوانب الإدارية والتنمية المهنية والتقنية	3.75	0.45	عالية
5.	الجانب المهني والأخلاقي	4.49	0.84	عالية جدا
	الكلية	3.63	0.52	متوسطة

ولمعرفة درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس لمهارات التعليم الأكاديمي ضمن كل مجال تم حساب المتوسطات لكل مهارة ضمن كل مجال ويشير الجدول (5) أن أعضاء هيئة التدريس يجيدون اتقان مادة التخصص بدرجة عالية جدا (4.5) بينما المهارات التي تتعلق بتخطيط وإدارة البرامج التعليمية و تطويرها فجاءت درجة تطبيقها متدنية (2.4) وقد يشير ذلك إلى ضعف مستوى المشاركة من قبل أعضاء هيئة التدريس في عملية تطوير البرامج الأكاديمية.

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في مجال التعليم والتعلم

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1.	اتقان مادة التخصص	4.5	0.29	عالية جدا
2.	التخطيط لعملية التعليم	3.7	0.09	متوسطة
3.	طرق ومهارات التدريس المختلفة	3.8	0.48	متوسطة
4.	مهارات التقويم	3.6	0.18	متوسطة

متدنية	0.67	<u>2.4</u>	5. تخطيط وإدارة البرامج التعليمية وتطويرها
متوسطة	0.65	3.6	المجال ككل

وفيما يختص بمهارات مجال البحث العلمي يشير الجدول (6) أن أعلى مهارة يطبقها أعضاء هيئة التدريس هي مهارة كتابة تقارير البحوث العلمية حيث حصلت على درجة تطبيق عالية جدا (4.6)، بينما أدنى مهارة يتقنها أعضاء هيئة التدريس هي العمل ضمن فريق بحثي حيث حصلت على درجة تطبيق متدنية (2.4)، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف العمل ضمن فريق بحثي داخل الجامعة حيث يهتم أعضاء التدريس بعمل أبحاث علمية بغرض الترقية لذلك هم يفضلون الأبحاث الفردية ليحصلوا على درجة البحث كاملة.

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في مجال البحث العلمي

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1.	استخدام مهارات البحث في مجال التخصص	4.3	0.28	عالية
2.	تنفيذ أبحاث علمية مبتكرة في مجال التخصص	3.2	0.48	متوسطة
3.	تحليل ونقد مصادر البحث المختلفة	3.6	0.47	متوسطة
4.	استخدام نتائج البحث في تطوير العملية التعليمية	2.5	0.57	متوسطة
5.	الاشتراك في العديد من المؤتمرات والندوات في مجال التخصص	3.1	0.64	متوسطة
6.	الالتزام بأداب المهنة وأخلاقيات البحث العلمي	4.5	0.57	عالية جدا
7.	مهارات كتابة تقارير البحوث العلمية	<u>4.6</u>	0.61	عالية جدا
8.	العمل ضمن فريق بحثي	<u>2.4</u>	0.37	متدنية
9.	نشر الأبحاث في الدوريات المتخصصة على المستويين المحلي والدولي	2.9	0.29	متوسطة
	المجال ككل	3.45	0.85	متوسطة

وحصل مجال خدمة المجتمع على أدنى درجة تطبيق (2.85) وعلى الرغم من وقوع هذه القيمة تحت الدرجة المتوسطة إلا أنها تعتبر قيمة متدنية. وبالنظر إلى الجدول (7) نجد أعلى قيمة جاءت فيما يتعلق بالمساهمة في حل مشكلات البيئة المحلية والمجتمعية (3.1)، وأدنى مهارة فيما يختص بالمساهمة في المشروعات الاجتماعية (2.6).

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في مجال خدمة المجتمع

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1.	تقديم أفكار عملية لتطوير البيئة المحلية	2.9	0.39	متوسطة
2.	المساهمة في المشروعات الاجتماعية	2.6	0.57	متوسطة
3.	المساهمة في حل مشكلات البيئته المحلية والمجتمعية	3.1	0.64	متوسطة
4.	المشاركة في برامج و أنشطة تنمية المجتمع المحلي	2.8	0.46	متوسطة
	المجال ككل	2.85	0.29	متوسطة

ويشير الجدول (8) إلى المهارات الأكاديمية المتعلقة بمجال الجوانب الإدارية والتنمية المهنية والتقنية وجاءت مهارة الإدارة والقيادة الناجحة اعلى مهارة يتقنها أعضاء هيئة التدريس (4.5) بينما جاءت مهارة التمكن من المهارات التقنية ادنى مهارة يجيدها أعضاء هيئة التدريس (2.9) ولعل ذلك يعود الى عدم تمكن اعضاء هيئة التدريس من استخدام المهارات التقنية في مجال العمل لعدم توفرها.

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في مجال الجوانب الإدارية والتنمية المهنية والتقنية

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1.	مهارات الإدارة والقيادة الناجحة	4.5	0.64	عالية جدا
2.	مسئوليات التنمية المهنية	3.9	0.67	عالية
3.	التمكن من المهارات التقنية	2.9	0.75	متوسطة
	المجال ككل	3.77	0.69	متوسطة

كما يشير الجدول (9) إلى المهارات المتعلقة بالجانب الأخلاقي والمهني، وكما يظهر من الجدول فإن عضو هيئة التدريس يهتم بشكل كبير بتطبيق المهارات المتعلقة بهذا المجال حيث حصلت جيمعها على درجة تطبيق بين درجة عالية وعالية جدا. وقد يعزى ذلك إلى اهتمام عضو هيئة التدريس بهذا الجانب كونه يضبط العلاقة بينه وبين الطلبة وبين وبين جميع العاملين المحيطين في بيئة العلم لذلك فهو حريص على ان تكون تلك البيئة ايجابية وذلك بتطبيق اخلاقيات المهنة والتقيد بها.

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبيان درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء لمهارات التعليم الأكاديمي في المجال المهني والأخلاقي

م	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوظيف
1.	احترام أوقات المحاضرات	4.2	0.79	عالية
2.	التعاون الإيجابي مع الزملاء لإنجاح العمل	4.7	0.64	عالية جداً
3.	احترام التوجهات الفكرية المختلفة	4.8	0.38	عالية جداً
4.	تقبل النقد البناء من الزملاء	3.6	0.17	عالية جداً
5.	التعامل بموضوعية مع الطلبة	4.2	0.09	عالية
6.	الالتزام بالأمانة العلمية	4.5	0.71	عالية جداً
7.	المحافظة على سرية العمل	4.6	0.35	عالية جداً
8.	تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	4.5	0.53	عالية جداً
	المجال ككل	4.51	0.62	عالية جداً

السؤال الثاني: هل توجد فروق دالة احصائية في درجة تطبيق اعضاء هيئة التدريس لمهارات التعليم الاكاديمي من وجهة نظرهم عند مستوى دلالة (0.05) تعزى لمتغيرات (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي)؟

في هذا الجانب تم حساب دلالة الفروق بين قيم المتوسطات تبعاً لمتغيرات الدراسة (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة). حيث يظهر الجدول (10) أن هناك فروق في المتوسطات بين فئات المتغيرات المختلفة. ولحساب دلالة الفروق تم استخدام اختبار (ت) لقياس دلالة الفروق بالنسبة لمتغيري الكلية والجنس، وتم حساب تحليل التباين الاحادي بالنسبة لمتغيري المؤهل العلمي والخبرة التدريسية.

جدول (10) يبين قيم المتوسطات تبعاً لمتغيرات الدراسة (الكلية، الجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة)

المتغيرات	مستوى المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
الكلية	علمية	3.75	0.68	6
	إنسانية	3.52	0.48	5
الجنس	ذكور	3.45	0.69	33
	إناث	3.67	0.75	25
المؤهل العلمي	بكالوريوس	3.01	0.85	23

19	0.94	3.24	ماجستير	سنوات الخبرة
16	0.67	3.96	دكتوراه	
16	0.82	3.57	(5-1) سنوات	
25	0.78	3.65	(10-6) سنوات	
17	0.74	3.98	أكثر من عشر سنوات	

يظهر الجدول (11) أن قيمة (ت) المعنوية أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني أنه لا يوجد فروق دالة احصائية تعزى لمتغير الكلية او متغير الجنس، وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق دالة احصائية عند مستوى دلالة (0.05) تعزى لمتغير الكلية أو الجنس، وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة المعمري (2017) التي أظهرت فروق دالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس ولصالح الإناث.

جدول (11) نتائج اختبار (ت) لمعرفة دلالة الفروق تبعا لمتغيري الكلية والجنس

مصدر التباين	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ت) الدلالة	مستوى الدلالة
الجنس	1	.036	0.461- 0.612-	0.303
الكلية	1	.006	0.676- 0.548-	0.383

وبالنسبة للمتغيرات التي لديها أكثر من مستويين (المؤهل العلمي، والخبرة) فقد تم استخدام تحليل التباين الثلاثي لبيان دلالة الفروق في درجة تطبيق مبادء الجودة وفق معايير الاعتماد الأكاديمي. ويشير لجدول (12) إلى نتائج التحليل فيما يختص بالمتغيرين (المؤهل الأكاديمي، والخبرة)، وتشير النتائج إلى أنه لا يوجد فروق دالة احصائية تعزى لكل من متغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة، وهذه النتيجة تختلف مع ما أظهرته دراسة المعمري (2017) حيث اظهرت دراسته أن هناك فروق دالة احصائية تعزى لمتغير الخبرة ولصالح من خبرتهم خمس سنوات وأقل، كما أن هناك فروق دالة احصائية تعزى لمتغير المؤهل ولصالح حملة الدكتوراه والشهادة الجامعية.

جدول (12) نتائج تحليل التباين الثلاثي لبيان دلالة الفروق في درجة تطبيق مبادئ التعلم الأكاديمي وفق مبادئ الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي تبعاً لمتغير المؤهل العلمي وسنوات الخبرة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
التباين المهني العلمي	بين المجموعات	2	0.228	0.78	0.512
	ضمن المجموعات	55	0.292	1	
	الكلي	57	12.645		
سنوات الخبرة	بين المجموعات	2	.036	1.477	0.250
	ضمن المجموعات	55	.006		
	الكلي	57	.012		

مناقشة النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات إلى أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتطبيق مبادئ التعلم الأكاديمي وفق معايير الجودة وضمن الاعتماد بنسب متساوية. وجاء المجال المتعلق بالجانب المهني والأخلاقي لياخذ أعلى نسبة تطبيق بينما أخذ مجال خدمة المجتمع أدنى نسبة تطبيق وعلى الرغم أنها نسبة متوسطة إلى أنها متدنية نوعاً ما. وبالنظر إلى درجة تطبيق المهارات ضمن كل مجال جاءت مهارة تخطيط وإدارة البرامج التعليمية وتطويرها تحت مجال التعليم والتعلم، ومهارة العمل ضمن فريق تحت مجال البحث العلمي على درجة متدنية في التطبيق مما يعني أن هناك قصور في مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية تطوير البرامج الأكاديمية وتخطيطها، كما أن أعضاء هيئة التدريس لا يجذبون العمل ضمن فريق بحثي، مما يعني أنهم يفضلون العلم بشكل فردي في المشاريع البحثية. وبناء على النتائج السابقة يمكن التوصية بما يلي:

1. على جامعة صنعاء أن تقوم بتوعية أعضاء هيئة التدريس حول مهارات التعليم الأكاديمي وفق مبادئ الجودة ومعايير الاعتماد.
2. تطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالتدريب المستمر على عملية تخطيط وتطوير البرامج الأكاديمية.

3. الزام جميع اعضاء هيئة التدريس على المشاركة في لجان تطوير وتخطيط البرامج الأكاديمية في كلياتهم.
4. الاهتمام بالمراكز البحثية في جامعة صنعاء وفي الكليات المختلفة وتشجيع عضو هيئة التدريس على المشاركة في المشاريع البحثية بالعمل ضمن فريق.
5. اجراء المزيد من الدراسات حول مبادئ الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمية المقرر من قبل وزارة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ليشمل بقية الجامعات الخاصة والجامعات الحكومية بجميع فروعها في الارياف والمناطق الواقعة خارج المدن.

المراجع العربية

- ابو نبعة، عبد العزيز، وفوزية مسعد (1998)، إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، بحث مقدم إلى مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي في ضوء متغيرات العصر ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، العين ، 13-15 ديسمبر 1998 ، ص ص: 1-34
- الإدارة العامة للنظم والمعلومات والاتصال (2008). التقرير التنفيذي السنوي لعام 2008. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الجمهورية اليمنية: صنعاء. 2008. مستخرجة من البريد.
- إدريس، جعفر عبد الله موسى (2012)، إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة على خدمات التعليم العالي من أجل التحسين المستمر وضمان جودة المخرجات والحصول على الاعتمادية: دراسة حالة فرع جامعة الطائف بالخرمة، امارابك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث (العدد السابع)، ص ص 39-62.
- الجريدة الرسمية، صحيفة 14 أكتوبر، وكالة سبأ (2010). صدور قرار جمهوري رقم (210) بتاريخ 26/8/2009 م الخاص بإنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي. صنعاء : الجمهورية اليمنية 20 - 1.
- جويلي، مها (2002)، المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية، دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرون ، الإسكندرية: دار لوفاء لدنيا للطباعة والنشر، ص ص: 41-106.
- حطرم/ نصر علي، عبد الله، سليمان زكريا (2017)، واقع تطبيق نظام ضمان الجودة في كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم، المجلة العربية لضمان الجودة المجلد العاشر العدد (29). <https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2>.
- خوجة، توفيق بن أحمد (2004)، المدخل في تحسين جودة الخدمات الصحية: الرعاية الصحية الأولية، المكتب التنفيذي لوزراء الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- رقاد، صليحة (2014) تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعلي العالي الجزائرية "دراسة ميدانية"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- الزامل، خالد (2000)، مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المملكة العربية السعودية ، ورقة مقدمة للمؤتمر السادس للتدريب والتنمية الإدارية ، القاهرة ، 19- 21 ابريل ، 2000.

السامرائي، برهان الدين حسين (2012)، دور القيادة في تطبيق أسس ومبادئ إدارة الجودة الشاملة، رسالة ماجستير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، <http://www.abahe.co.uk>

الشرقاوي، مريم (2003)، إدارة المدرسة بالجودة الشاملة، ط2، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

شعبان، عماد الدين (2007). الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات في ضوء المعايير الدولية. الرياض: كلية التربية البدنية والرياضة بالرياض. المملكة العربية السعودية

العضاضي، سعيد بن علي (2012)، معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي "دراسة ميدانية"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (9)، المجلد (5).

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2008) مؤشرات تعليم في الجمهورية اليمنية للسنة 2007/2006. صنعاء: الجمهورية اليمنية.

المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة (2009) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مرحلة - أنواعه المختلفة للعام 2007/2008. صنعاء: الجمهورية اليمنية.

مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة، معايير المستوى الأول لبرامج الدراسات العليا، سبتمبر 2013.

محمد، عبد اللطيف مصلح (2015)، تجربة جامعة العلوم والتكنولوجيا في مجال ضمان جودة الأداء الأكاديمي الجامعي (كلية التعليم المفتوح أنموذجًا)، المجلة العربية لضمان الجودة المجلد الثامن العدد (22).

مركز تطوير التعليم الجامعي 2007، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، العدد (1) المجلد (1) يوليو - ديسمبر: صنعاء.

المعمري، فهد صالح (2017)، تقييم الأداء الأكاديمي في كلية التربية والألسن-عمران في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتطلبات الجودة الشاملة، المجلة العربية لضمان الجودة المجلد العاشر العدد (27).

الموسوي، نعمان (2003)، تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، المجلة التربوية، ع(67)، ص ص: 89 - 118

النجار، فريد (2002)، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، الطبعة الثانية، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.

المراجع الانجليزية

Ahmed, Abdel Moneim, and Hamdood, Bashar, (2007) "The Challenges and obstacles of TQM Implementation in the Higher Education Institutions: The Case of Sharjah", working paper series are produced by the E-TQM College University in UAE

Alexander, Gary and Keeler, Carolyn (1995): Total Quality Management: The Emperor's Tailor, ERIC, ED: 387922.

Blackmur, D. (2004). Issues in Higher Education Quality Assurance. Australian, Journal of Public Administration, 63 (2), 105-116. Buter, D. (1995-1996) Comprehensive Survey on How Companies Improve performance through Quality Efforts: Common Features Contributing to Improved Performance: [http://www. Dbainc.com/dba2/library/survey/section](http://www.Dbainc.com/dba2/library/survey/section).

Buter, D. (1995-1996) Comprehensive Survey on How Companies Improve performance through Quality Efforts: Common Features Contributing to Improved Performance: [http://www. Dbainc.com/dba2/library/survey/section](http://www.Dbainc.com/dba2/library/survey/section).

Deming, E. (1986). Out of the Crisis, Cambridge: MIT, Center for Advanced Engineering Study.

Geoffrey, D. (1994) Developing Quality System in Education Routledge: New York

Harman, g. & meek. l. (2000). Repositioning quality assurance and accreditation, in Australian higher education, center for higher education management and policy. University of New England: Australia.

Hixon, J. & Lovelace, K. (1992). "Total Quality Management Challenge to Urban School" Education Leadership, 50 (3), pp. 6- 24. Holmes, T. J. (1996). Total Quality Management in Higher Education: Implementation within the Virginia Community College System. Degree of Doctor (Unpublished) George Mason University, U.S.A.

Holmes, T. J. (1996). Total Quality Management in Higher Education: Implementation within the Virginia Community College System. Degree of Doctor (Unpublished) George Mason University, U.S.A.

Johannsen, Carl Gustav (2000): Total Quality Management in a Knowledge, Management Perspective, Journal of Documentation, V (56) N (1), ERIC NO: E1608496.

Lotana, J. & Lavan, H. (1993). "Implementation of an Employee Involvement Programme in a Small Emerging High-Technology Firm", Journal of Organizational Change Management, Vol.6, No.4, pp.17-29.

Marchese, T. (1993). TQM, Atime for ideas. Change, May/ June, pp. 10-13.

Motwani, Jaideep, (1995): Implementing T.Q.M in Education: Current Effort and Future Research Directions, Journal of Education for Business, V (71) N (2) November.

Mukhopachyay (2001) "Total Quality Management in Education", National Institute of Education anal planning and Administration, New Delhi.",

Tian, Xiushu; Liu, Yingna; Liu, Dongmei; Li, Yuhong; Yang, Ming (2010) "Construction of Quality Guarantee System in Higher Education in China", International Workshop on Knowledge Discovery and Data Mining, pp. 323-325, 2010 Third International Conference on Knowledge Discovery and Data Mining, 2010.

UNESCO/OECD, (2005). UNESCO's capacity building activities in qualifications recognition, quality assurance and accreditation: Towards A coherent framework 17-18 January 2005. UNESCO: Paris.

UNESCO/RBAS (2005) United Nations Development Program/Regional Bureau for Arab States. (January 2005). Quality assessment of computer science and business administration education In Arab universities: A regional overview report. NY: U.S.A.

Venkatraman, Sitalakshmi, (2007) "A framework for implementing TQM in higher education programs", Quality Assurance in Education, Vol. 15 Iss: 1, pp.92 – 112.

Venkatraman, Sitalakshmi, (2007) "A framework for implementing TQM in higher education programs", Quality Assurance in Education, Vol. 15 Iss: 1, pp.92 – 112.

Waks , Shlomo, and Frank ,Moti (1996): Application of the T.Q.M Approach Principle and the ISO 9000 Standards in Engineering Education, European Journal of Engineering Education ,V (24) , N(3) P:249- 258 ,ERIC , ED: 607090.

Weeb, P. & Bryant, H. (1993). "The Challenge of Kaizen Technology of American Business Competition", Journal of Organizational Change Management, Vol. 6, No.4, pp. 9-16.